



182728 - صورة ربا الجاهلية ، وبيان أهمية معرفته في التشريع الإسلامي

السؤال

ذكر ابن حجر في فتح الباري، المجلد الرابع صفحة رقم 264 أن الإمام مالك روى عن زيد بن أسلم أنه قال : كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حق إلى أجل ، فإذا حل الأجل قال: أتقضي أم تربي؟ فإن قضاه أخذ وإن زاده في حقه وأخر عنه في الأجل ، وذكر أنه كان للرجل الحق في ممتلكات المدين إن تأخر في السداد. فما صحة هذا الحديث؟ وما أهميته في التشريع الإسلامي؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً :

روى الإمام مالك (1378) عن زيد بن أسلم أنه قال : " كَانَ الرِّبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ الْحَقُّ إِلَى أَجَلٍ فَإِذَا حَلَّ أَلَّا جُلُّ قَالَ : أَتَقْضِي أَمْ تُرْبِي ؟ فَإِنْ قَضَى أَخَذَ وَإِلَّا زَادَ فِي حَقِّهِ وَأَخْرَ عَنْهُ فِي الْأَجَلِ ".

وروى الطبرى في تفسيره (7/205) عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، في قوله: " لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة " ، قال: كان أبي يقول:

" إنما كان الربا في الجاهلية في التضييف وفي السن [السن: العمر. يريد بها أسنان الأنعام، كما سيتبين من بقية الأثر] يكون للرجل فضل دين، فإذا حل الأجل فيقول له : تقضيني أو تزبدني؟؛ فإن كان عنده شيء يقضيه قضى ، وإن حوله إلى السن التي فوق ذلك = إن كانت ابنة مخاض يجعلها ابنة لبون في السنة الثانية ، ثم حقة ، ثم جذعة ، ثم رباعياً ، [وهي من أسنان الإبل المعروفة عند العرب] ثم هكذا إلى فوق ، وفي العين [أي : النقود] يأتيه ، فإن لم يكن عنده أضعفه في العام القابل ، فإن لم يكن عنده أضعفه أيضاً ، ف تكون مئة فيجعلها إلى قابل مئتين ، فإن لم يكن عنده جعلها أربعين ، يضعفها له كل سنة أو يقضيه ، قال: فهذا قوله: لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة " .

وكذا رواه من طريق البيهقي في " سننه " (10773) وفي " المعرفة " (3396) وزاد : " وروينا معناه عن مجاهد " .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: " وَرَوَى الطَّبَرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءَ وَمِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدِ نَحْوَهُ ، وَمِنْ طَرِيقِ قَنَادَةَ " إنَّ رِبَا أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبِيعُ الرَّجُلَ الْبَيْعَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمَّى ، فَإِذَا حَلَّ أَلَّا جُلُّ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَ صَاحِبِهِ قَسَاءُ ، زَادَ وَأَخْرَ عَنْهُ " انتهى من "فتح



الباري" (4/ 313) .

وينظر : "تفسير الطبرى" (7/205) ، و "تفسير ابن أبي حاتم" (3/759) .

ثانياً :

معرفة ذلك له أهمية عظيمة في التشريع الإسلامي فيما يخص المعاملات الإسلامية وطبيعة العلاقة الشرعية بين المسلم وأخيه المسلم ، فمن ذلك :

أولاً :

بيان ما كان عليه أهل الجاهلية من الظلم وأكل أموال الناس بالباطل .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن ربا الجاهلية هذا : " وَهَذَا هُوَ الرِّبَا الَّذِي لَا يُشَكُُ فِيهِ بِإِنْفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَفِيهِ نَزَّلَ الْقُرْآنُ ، وَالظُّلْمُ وَالضَّرَرُ فِيهِ ظَاهِرٌ " انتهى من "مجموع الفتاوى" (20/ 349) .

ثانياً :

بيان الفرق بين ما كان عليه أهل الجاهلية من العدوان ، وما صار عليه أهل الإسلام من العدل ورفع الظلم .

ثالثاً :

تأصيل معنى التعاون بين المسلمين في معاملاتهم المالية ، وأن المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه .

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله :

"القرض إنما يقصد به الإرفاقة ودفع حاجة المقترض ، فإذا تعدد إلى أن يشتمل على منفعة للمقترض مشروطة أو متواتراً عليها ، فإنه يخرج عن موضوعه الذي من أجله شرع" انتهى .

"فتاوي نور على الدرب" (6/ 244) .

رابعاً :

وجوب إنتظار المعسر ، فإذا حل الدين وكان الغريم معسراً لم يقلب الدين عليه ، بل يجب إنتظاره ، وإن كان موسراً كان عليه الوفاء ; فلا يحل له زيادة الدين ، سواء مع يسر المدين أو مع عسره .

خامساً :

بيان معنى قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَعَّفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) آل عمران/ 130 .

قال الطبرى رحمه الله :

"يعنى بذلك جل ثناؤه: يا أيها الذين آمنوا بالله ورسوله ، لا تأكلوا الربا في إسلامكم بعد إذ هداكم له، كما كنتم تأكلونه في جاهليتكم .." انتهى من "تفسير الطبرى" (7/ 204) .

راجع جواب السؤال رقم (129458)

والله تعالى أعلم .